

Center  مركز  
**مركز أزا**  
للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies



# المرصد شؤون عربية

2016/05/09 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة  
ELITE TRACK

## المحتويات

3..... مجددا.. النائب العام المصري يحمل حماس والاخوان مسؤولية اغتيال هشام بركات

4..... الربيع القادم وجيل "السمارت فونز".....



مركز  
Center

مركز  
AZA

للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies

زعم النائب العام المستشار نبيل صادق، أن عناصر جماعة الإخوان وحركة حماس الفلسطينية، هم من نفذوا عملية اغتيال النائب العام الراحل المستشار هشام بركات، عن طريق استهداف موكبه في ضاحية مصر الجديدة شرقي محافظة القاهرة.

وقال النائب العام، في بيان رسمي، اليوم الأحد 8 مايو/ أيار 2016، إن تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا انتهت إلى إحالة 67 متهماً لمحكمة الجنايات، وإنها كشفت انتماء كافة العناصر المتورطة في عملية الاغتيال لجماعة الإخوان وتخبرهم مع حركة حماس للتخطيط للعملية.

وقُتل هشام بركات (64 عاماً) الذي عين نائباً عاماً في مصر في يوليو/ تموز 2013، عندما انفجرت سيارة مفخخة في موكبه في 29 حزيران/يونيو 2015 في ضاحية مصر الجديدة بشرق القاهرة، فيما كان في طريقه من منزله إلى مكتبه في وسط القاهرة. وهو هجوم لم تتبناه أي جهة.

وفي مارس/ آذار الماضي، قال وزير الداخلية المصري اللواء مجدي عبد الغفار في مؤتمر صحفي، إن "مخطط" اغتيال بركات تم بالتنسيق مع "حركة حماس التي اضطلعت بدور كبير وأشرفت على العملية منذ بدايتها حتى انتهاء تنفيذها" وبعد توجيه من قيادات جماعة الإخوان المسلمين الهاربة.

واتهمت السلطات المصرية حماس مراراً، بالتورط في الاعتداءات التي تشهدها البلاد منذ الإطاحة بمرسي، الأمر الذي نفته الحركة.

وأعلنت النيابة العامة المصرية في بيان الأحد، أن النائب العام "أمر بإحالة 67 متهماً في القضية إلى محكمة الجنايات.. بعد أن كشفت (التحقيقات) عن انتماء المتهمين في هذه القضية إلى جماعة الإخوان الإرهابية، وأنهم اتفقوا وتخبروا مع عناصر من حركة حماس الجناح العسكري لجماعة الإخوان".

ولم يشير البيان إلى عدد المتهمين الموقوفين على ذمة القضية، ولم يحدد موعد المحاكمة.

وأضاف البيان أن بعض المتهمين تلقوا "تدريبات قتالية في معسكرات حركة حماس تنوعت بين إعداد وتجهيز المتفجرات".

وقالت النيابة إنها استندت في قرار إحالتها إلى "أدلة شملت اعترافات تفصيلية لـ45 متهما من بين جملة المتهمين المحالين للمحاكمة دعمت بمعاينات تصويرية لكيفية ارتكابهم الواقعة".

إلا أن مصدر مسؤول بهيئة الدفاع عن المتهمين (رفض نشر اسمه) قال إن "الاعترافات جاءت تحت تعذيب، وغير صحيحة، والقضية برمتها لا تسند إلى أسانيد، وكلها اتهامات مرسلة".

وأضاف: "القضية نعتبرها ملفقة وبلا دليل لمتهمين أبرياء، وسيكون مصيرها الإلغاء أمام محكمة النقض (أعلى محكمة للطعون) حال صدور أحكام إزاء المتهمين (في محكمة الجنايات)".

وكان وفد من حركة حماس، زار مصر مؤخراً، والتقى مع مسؤولين بجهاز المخابرات العامة المصرية في القاهرة، وتناول اللقاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقالت حماس عن اللقاء إنه "مر في أجواء من المسؤولية"، مؤكدة أنها "لن تسمح بأي حال من الأحوال أن ينطلق من غزة ما يضر بأمن مصر وشعبها".

اعتُبرت التكنولوجيا إحدى أبرز محرّكات ثورات الربيع العربي، إذ عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، تمكّن المصريون من تجاوز الأطر الأمنية التقليدية، وفتح المجال واسعاً لانتقاد نظام حسني مبارك السابق، ثم للنداءات والدعوات إلى إقامة المسيرات والمظاهرات التي أنتجت ثورة 25 يناير 2011.

والحال لم تكن فقط في مصر، إذ استثمر جيل الشباب الجديد في ثورة الإنفوميديا جيّداً، واستبدل الوسائل الإعلامية التقليدية بالوسائل الجديدة والفضاء الإلكتروني، فأصبح "العالم الافتراضي" مشاركاً فاعلاً في إعادة صوغ "العالم الواقعي".

أحد الأخطاء الفادحة في تعامل الحكومات العربية مع دور العالم الافتراضي في تحريك المياه الراكدة أنّها افترضت أنّ هذه الوسائل مجرد "أدوات تكنولوجية" في عمليات التجنيد والتعبئة والتأطير. لذلك، عمدت إما إلى محاولة حصارها وتحجيم مضمونها، ووضع القيود التشريعية والرقابية، أو تجنيد أعداد هائلة من المخبرين والعملاء والمتطوعين وتوظيفها لدعم الأنظمة في مواجهة النشاط الافتراضي المعارض. إلا أنّ ما لا تدركه الحكومات والأنظمة أنّ القصة تتجاوز البعد التكنولوجي إلى المحتوى الثقافي والقيمي والاقتصادي، ما يؤدي إلى تغييرات جذرية متسارعة، في العالم العربي، مع مرور الوقت، ومع حجم النمو المذهل في استخدام الإنترنت في العالم العربي، وقدرة شرائح اجتماعية واسعة في الوصول إلى الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو رقم تضاعف مرات عدّة منذ لحظة ثورات الربيع العربي عام 2016، حتى أصبحت الأغلبية العظمى من المواطنين العرب قادرةً اليوم للوصول إلى الإنترنت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

يُطلق متخصصون في مجال الاستثمار على السوق الجديد الذي يقوم على العالم الافتراضي، مصطلح "الطرق السريعة" High Ways، الجديدة في الاقتصاد العربي والعالمي، فهذه الشركات تتجاوز، اليوم، كثيراً من عوائق العالم الافتراضي وكلفه، وتختزل الجغرافيا وتشكّل قوى صاعدة سريعة في عالم الاقتصاد، وبدأت تحقق أرباحاً ملحوظة وكبيرة، مثل شركة سوق على سبيل المثال، التي أصبح رأس مالها مئات الملايين، وغيرها من شركات عديدة، بدأت تنشأ وتنشط في السوق الافتراضي.

لا تقتصر أهمية هذه السوق الافتراضية على الجانب الاقتصادي، فهي، كما يقول خبير في هذا المجال، تحمل في ثناياها ثقافة وعقلية جديدة لدى المواطنين العرب، تتأسس على الاستقلال عن الدولة واقتصادها الكلي، وتوظف الشباب الجديد في أعمال حرّة ومهن جديدة، وتنظر إلى الدولة وجهازها البيروقراطي نظرة مختلفة عن النظرة التقليدية التي تستبطنها الاقتصاديات التقليدية، التي ترتبط بالدولة بصورة أكثر، حتى ضمن القطاع الخاص التقليدي.

وفقاً للمعطيات الرقمية؛ فإنّ حجم التطور والنمو في استخدام الإنترنت والبيانات الإلكترونية كبير جداً، بل حتى في طبيعة الأجهزة المستخدمة اليوم، إذ يتضاعف اعتماد المواطنين العرب على الهواتف الذكية Smart Phones، للتواصل عبر الإنترنت، بصورة ملحوظة، بل هو الاعتماد الأكثر نمواً على الصعيد العالمي، ومن المتوقع أن يصل عام 2021 إلى 16 ضعف مقارنة بعام 2015، (وفقاً لتقرير مؤسسة أريكسون موبيلتي 2015 Ericson Mobility report).

بالإضافة إلى الأسواق الجديدة الصاعدة والتوظيف السياسي للإنترنت والتحويلات الثقافية التي تقوم على هذا التطور الجديد في العالم العربي، فإنّ الإعلام الافتراضي أيضاً يخترق الخطوط جميعاً، ويحقق نسب مشاهدة مرتفعة جداً، تتجاوز كثيراً وسائل الإعلام التقليدي، ففي السعودية فقط، مثلاً، تصل نسبة مشاهد "يوتيوب" في اليوم الواحد إلى 90 ألف مشاهدة، ويعدّ السعوديون الأكثر مشاهدة لليوتيوب على مستوى العالم.



وفي الأردن، وفقاً لدائرة الإحصاءات في عام 2014، فإن نسبة الأسر التي يتوفر لديها إنترنت في المنازل وصلت إلى 69%، مقارنة بـ35% في العام 2012، وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أنّ نسبة الاعتماد على الهواتف النقّالة في الوصول إلى الإنترنت وصل إلى 98%، ما يظهر انتشاراً واسعاً وكبيراً لهذا النمط من الهواتف الذي يتيح استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بصورة أكثر مرونة ومستمرة، مقارنة بالكمبيوترات المحمولة أو الثابتة، ما يعني أنّ النسبة العظمى من الأردنيين هم On Line أغلب الوقت.

دعونا، إذن، نعيد قراءة المشهد العام، بعد هذه الأرقام الخاطفة عن حجم الازدياد والانتشار الهائل للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والاعتماد على الهواتف الذكية؛ ففي عالم عربي تحاول فيه الحكومات الحفاظ على الأنظمة الاستبدادية، وتعتمد على الأجهزة الأمنية لمنع التغيير، وتعاني من أزمت اقتصادية خانقة، ومن مستوى مرتفع جداً من البطالة والفقر، وارتفاع مستوى المعيشة، وطبقة وسطى تواجه ضغوطاً شديدة، وجيل من الشباب الصاعد يواجه انسدادات سياسية واقتصادية.

في ضوء هذه المعطيات جميعاً، تنشأ أسواق جديدة وقوى صاعدة في العالم الافتراضي، تتحرّر من العلاقة العضوية مع الحكومات، وتتوسع هذه الأسواق، ويزداد اشتباك أغلبية المواطنين العرب مع الإنترنت، وتعجز السدود الأمنية التقليدية عن مواجهة الأفكار والثقافة الجديدة لجيل "السمارت فونز"، فإنّ مثل هذا الجيل الجديد لا يمكن أن يقبل بمعادلات سياسية بالية وتقليدية. صحيح أنّ تنظيمات متشددة، مثل "داعش" وأخواتها، تحاول تجيير حالة الغضب والرغبة في التغيير لدى الجيل الجديد، وعبر الإنترنت لتجنيد الشباب، ونجحت في ذلك بصورة غير مسبوقة لدى أي تنظيم جهادي سابق. لكن، صحيح أيضاً أنّ "داعش" ليست خيار الشريحة الاجتماعية الواسعة من الجيل المعولم الجديد، وتحديداً أبناء الطبقة الوسطى والقوى الصاعدة، فسيبحثون عن أفق مختلف، وعن إعادة صوغ الواقع السياسي بما يتوافق مع العوالم الثقافية والاقتصادية الجديدة.

تم بحمد الله

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*

\*



مركز  
GAZA  
للدراسات والاستراتيجيات

For Studies & Strategies